

أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحجم منشأته على فترة إصدار تقرير المراجعة - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د. محمد السيد منصور *

ملخص البحث

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل فترة إصدار تقرير المراجعة باعتبارها من العوامل الهامة المؤثرة على وقتية التقارير المالية، واختبار وتحليل أثر كل من التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحجم منشأته على فترة إصدار تقرير المراجعة. وتم إجراء دراسة تطبيقية لاختبار فروض البحث على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بلغت 88 شركة خلال عامي 2015 و 2016. أظهرت نتائج الدراسة أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات له تأثير سالب معنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة، وبالتالي فإن اختيار الشركات لمراقب حسابات متخصص في الصناعة لمراجعة قوائمها المالية سيؤدي إلى تقليل هذه الفترة، مما ينعكس على تحسين منفعة معلومات القوائم المالية المنشورة. كما تشير النتائج إلى أن حجم منشأة مراقب الحسابات ليس لها تأثير معنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة. في ضوء هذه النتائج فإنه على الشركات التي ترغب في تحسين وقتية معلومات قوائمها المالية المنشورة أن تكون الأولوية في عملية اختيار مراقب الحسابات هي التخصص الصناعي له وليس حجم منشأته. ويجب على الجهات التنظيمية في مصر تدعيم مراجعة القوائم المالية للشركات من خلال مراقب حسابات متخصص في الصناعة عن طريق وضع الإجراءات التي تدعم هذا الاتجاه. وتم إجراء تحليل حساسية للتحقق من دقة النتائج الرئيسية، وذلك من خلال استخدام مقاييس بديلة لفترة إصدار تقرير المراجعة ولفياس التخصص الصناعي لمراقب الحسابات. وأظهرت نتائج هذا التحليل أنه لا يوجد اختلاف في تأثير كل من التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحجم منشأته على فترة إصدار تقرير المراجعة في حالة استخدام فترة إصدار تقرير المراجعة غير العادية بدلاً من فترة إصدار تقرير المراجعة، مما يدعم النتائج الرئيسية للدراسة. كما أظهرت النتائج أن تأثير التخصص الصناعي على هذه الفترة لم يختلف باختلاف المعيار المستخدم لتحديد التخصص الصناعي على أساس عدد العملاء، ولكن تأثيره اختلف باختلاف المقياس المستخدم في تحديد الحصة السوقية. الكلمات المفتاحية: وقتية التقارير المالية - فترة إصدار تقرير المراجعة - التخصص الصناعي لمراقب الحسابات - حجم منشأة مراقب الحسابات

* مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة الاسكندرية.

البريد الإلكتروني: mmansour577@yahoo.com

The impact of auditor industry specialization and size of its firm on audit report lag: An empirical study on companies listed in the Egyptian stock market

Abstract

The research aims to study and analyze audit report lag as an important factor affecting the timeliness of financial reports, and to test and analyze impact of auditor industry specialization and size of its firm on audit report lag. An empirical study was used to test the research hypotheses on a sample of companies listed on the Egyptian stock market, which reached 88 companies during 2015 and 2016. The results of the study showed that auditor industry specialization has a significant negative impact on audit report lag. Therefore, selection of an auditor specialized in the industry to audit the financial statements will reduce the period of issuing the audit report. The results also indicate that the size of audit firm has no significant effect on audit report lag. In light of these results, the companies that wishing to improve timeliness of their published financial reports should choose the auditors on the basis of their industrial specialization rather than the size of audit firms. The regulatory authorities in Egypt should support the audit of firm financial statements through a specialized auditor by setting procedures that support this trend.

A sensitivity analysis was done to verify the accuracy of the main results. The regression analysis was carried out under the use of alternative measures for audit report lag and for measuring auditor industry specialization. The results of this analysis showed that there is no difference in the effect of auditor industry specialization and audit firm size on audit report lag if abnormal audit report lag is used instead of audit report lag. The results showed that the effect of auditor industry specialization on audit report lag did not differ according to the criterion used to determine auditor industry specialization based on number of customers. However, its effect differed according to the criterion used to determine the market share.

Keywords: Timeliness of financial reports – Audit report lag - Auditor industry specialization – Audit firm size

1 - مقدمة

أخذت قضية وقتية التقارير المالية (Timeliness) اهتماماً كبيراً من واضعي المعايير والجهات التنظيمية والباحثين في الدول المختلفة، حيث يعتبر توقيت نشر التقارير المالية من العناصر الهامة المؤثرة على منفعة المعلومات المتاحة للمستخدمين الخارجيين، فكلما قلت الفترة ما بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ نشر هذه التقارير كلما زادت منفعة المعلومات التي توصلها التقارير المالية (Hossain and Taylor, 1998; Alkhatib and Marigl, 2012)، فالتقرير في الوقت المناسب من المحتمل أن يؤدي إلى الحد من عدم التأكد المرتبط بالقرارات التي تعتمد على معلومات القوائم المالية، مما يدعم عملية اتخاذ القرار ويقلل عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال (Shukeri and Eslam, 2012). ويلعب مراقب الحسابات دوراً هاماً في عملية التقرير المالي بما يضيفه من مصداقية على معلومات القوائم المالية المنشورة، فمراقب الحسابات يعزز مصداقية وملاءمة هذه المعلومات من خلال دوره المكمل لدور الإدارة في عملية التقرير المالي وكجزء من استراتيجية الإفصاح الكلية للشركات (البلتاجي، 2017)، فالقوائم المالية يجب مراجعتها من جانب مراقب حسابات، والذي يقوم بإصدار تقرير مراجعة يبدي فيه رأيه بشأن مدى صدق وعدالة القوائم المالية للشركات التي قام بمراجعتها في التعبير عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي. ونتيجة لأن عملية المراجعة وإصدار مراقب الحسابات لتقريره يستغرق بعض الوقت، فإن توقيت نشر التقارير المالية يتوقف على فترة إصدار تقرير المراجعة من قبل مراقب الحسابات. ونتيجة للطبيعة الدينامكية لمهنة المراجعة وقدرتها على التطور للوفاء باحتياجات العملاء من ناحية، وفي ظل التغيرات المستمرة التي شهدتها بيئة الأعمال في السنوات الأخيرة وما صاحبها من كبر حجم الشركات، زيادة تعقيد طبيعة عملياتها واختلاف أنواعها، بالإضافة إلى كثرة القوانين واللوائح الخاصة بتنظيمها من ناحية أخرى، فإن خصائص منشأة مراقب الحسابات مثل التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وكبر حجم منشأته سيكون لها دور في تحقيق التميز والتحسين المستمر في الخدمات التي يقدمها مراقب الحسابات، بما ينعكس على كفاءة قراراته وأحكامه وتوقيت تقرير المراجعة الذي يصدره (عوض، 2006). ويعتبر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحجم منشأته من المحددات الهامة والتي قد تؤدي إلى تقليل فترة إصدار تقرير المراجعة ومن ثم تحسين وقتية التقارير المالية، فمراقب الحسابات

المتخصص في صناعة معينة تتوفر لديه المعرفة والخبرة بمجال الصناعة التي تعمل فيها الشركة التي يقوم بمراجعتها، وبالتالي من المتوقع أن يستغرق وقت أقل للتعامل مع القضايا والمشاكل المحاسبية المعقدة مقارنة بغير المتخصص، وبالتالي يستطيع مراجعة القوائم المالية بصورة أسرع من غير المتخصص (Habib and Bhuiyan, 2011; Ram and Hassan, 2017). ومن ناحية أخرى، تستطيع منشآت المراجعة كبيرة الحجم أداء إجراءات مراجعة أكثر كفاءة ويتوافر لديها الموارد البشرية المؤهلة، بالإضافة إلى قدرتها على توظيف التكنولوجيا في عملية المراجعة، مما يمكنها من أداء عملية المراجعة بصورة أسرع من منشآت المراجعة صغيرة الحجم، مما ينعكس في تقليل فترة إصدار تقرير المراجعة (Alkhatib and Marigl, 2012; Dibia and Onwuchekwa, 2013, Abernathy et al., 2017).

وتعتبر قضية وقتية التقارير المالية وفترة إصدار تقرير المراجعة من القضايا الهامة في بيئة الأعمال المصرية والتي لا تقل أهمية عنها في الدول الاجنبية، حيث أكدت معايير المحاسبة المصرية المعدلة لسنة 2015 على ضرورة توفير المعلومات المتاحة لمتخذي القرارات في الوقت المناسب لتكون قادرة على التأثير في قراراتهم¹، كما وضعت الجهات التشريعية والرقابية في مصر حداً أقصى للفترة التي يتم فيها تقديم القوائم المالية السنوية مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات، وهي ثلاثة شهور من تاريخ نهاية السنة المالية².

2- مشكلة البحث

تعتبر القوائم المالية التي تم مراجعتها من قبل مراقب الحسابات هي المصدر الرئيسي للحصول على معلومات يمكن الاعتماد عليها من جانب المستخدمين الخارجيين خاصة في الدول النامية، لذلك فإنه يجب على الشركات أن تقوم بنشر هذه القوائم في أسرع وقت ممكن بعد نهاية السنة المالية لتوفير المعلومات المالية في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات (Azubike and Aggreh, 2014). ونظراً لأن توقيت نشر القوائم المالية يعتمد على الفترة التي يستغرقها مراقب الحسابات في عملية المراجعة (Ahmed et al., 2016)، فقد

¹ وفقاً لآطار إعداد وعرض القوائم المالية المعدل لسنة 2015، تنقسم الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة إلى خصائص نوعية أساسية وهي الملاءمة والمصدقية، وخصائص نوعية تحسن من فائدة المعلومات الملائمة والمعروضة بمصدقية وهي القابلية للمقارنة والتحقق والوقتية والقابلية للفهم.

² قانون سوق راس المال رقم 95 لسنة 1992، وقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية

أخذت قضية دراسة محددات فترة إصدار تقرير المراجعة اهتماماً كبيراً فى الدراسات المحاسبية. ولكن يلاحظ على هذه الدراسات أنها أهتمت بتحديد العوامل المفسرة لفترة إصدار تقرير المراجعة، ولم تركز على كيفية تقليل هذه الفترة، لذلك توجد حاجة إلى دراسة كيفية تقليل فترة إصدار تقرير المراجعة لزيادة منفعة معلومات القوائم المالية. ونظراً لأن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحجم منشأته من المتوقع أن يقلل هذه الفترة (Leventis et al , 2005; Habib and Bhuiyan, 2011; Dibia and Onwuchekwa,2013; Ayemere and Elijah, 2015; Ram and Hassan, 2017) فإنه من المهم دراسة تأثير كل منهما على فترة إصدار تقرير المراجعة فى بيئة الأعمال المصرية لتقييم فاعليتهما فى تعزيز وقتية معلومات التقارير المالية. وبناء على ذلك، يمكن صياغة مشكلة البحث فى شكل مجموعة من التساؤلات على النحو التالى:

- ما هو مفهوم فترة إصدار تقرير المراجعة وعلاقتها بوقتية التقارير المالية ؟
- ما هو التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، وهل توجد علاقة بينه وبين فترة إصدار تقرير المراجعة فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ؟ وما هى طبيعة هذه العلاقة ؟
- هل توجد علاقة بين حجم منشأة مراقب الحسابات وفترة إصدار تقرير المراجعة فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟ وما هى طبيعة هذه العلاقة ؟
- ما هى الدلالات المهنية لنتائج اختبار هاتين العلاقتين فى بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية ؟

3- هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل فترة إصدار تقرير المراجعة باعتبارها من العوامل الهامة المؤثرة على وقتية التقارير المالية، ودراسة واختبار أثر كل من التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحجم منشأته على فترة إصدار تقرير المراجعة لتقييم فاعليتهما فى تقليل هذه الفترة، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

4- منهجية البحث

انطلاقاً من هدف البحث، فإن منهجية البحث تقوم على ما يلي:

- عرض وتحليل الدراسات السابقة ذات الصلة بوقتيّة التقارير المالية ومفهوم فترة إصدار تقرير المراجعة.
- عرض وتحليل الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين كل من التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحجم منشأته وبين فترة إصدار تقرير المراجعة، واشتقاق فروض البحث استناداً إلى المدخل الاستنباطي.
- إجراء دراسة تطبيقية لاختبار فروض البحث على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال عامي 2015 و 2016.
- إجراء تحليل حساسية للتحقق من دقة النتائج الرئيسية، حيث تم إجراء تحليل الانحدار الرئيسي في ظل استخدام مقاييس بديلة لفترة إصدار تقرير المراجعة ولقياس التخصص الصناعي لمراقب الحسابات.

5- فروض البحث

سوف يتم لاحقاً اشتقاق فرضين للبحث على النحو التالي:

- الفرض الأول: يؤثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات معنوياً على فترة إصدار تقرير المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية
- الفرض الثاني: يؤثر حجم منشأة مراقب الحسابات معنوياً على فترة إصدار تقرير المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

6- حدود البحث

- توجد بعض المتغيرات الرقابية والتي قد تكون هامة في تفسير فترة إصدار تقرير المراجعة لم يتم أخذها في الاعتبار في هذه الدراسة (مثل نوع رأى مراقب الحسابات، فترة الاحتفاظ بمراقب الحسابات، تركيز الملكية، عدد الشركات التابعة).
- تم التعبير عن فترة إصدار تقرير المراجعة بأنها الفترة بين نهاية السنة المالية لمنشأة عميل المراجعة وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة، ولم يتم الأخذ في الاعتبار أي انحراف زمني خارج هذه الفترة في التحليل.

- يخرج عن نطاق الدراسة التطبيقية القطاع المالى بسبب اختلاف اللوائح والضوابط الخاصة بالمؤسسات المالية.
- أن قابلية نتائج البحث للتعميم ستكون مشروطة بضوابط اختيار عينة الدراسة.
- يقتصر البحث على دراسة فترة إصدار تقرير المراجعة الخاص بمراجعة التقارير المالية السنوية، ويخرج عن نطاق البحث فترة إصدار تقرير الفحص المحدود الخاص بالتقارير المالية ربع السنوية، وكذا فترة إصدار أى تقارير عن أعمال التوكيدى المهنى غير التقليدية مثل التوكيد على الاستدامة والرقابة الداخلية.

7- أهمية البحث

ترجع أهمية البحث من الناحية الاكاديمية إلى أن فترة إصدار تقرير المراجعة من الموضوعات الهامة التى شغلت الفكر المحاسبى فى السنوات الأخيرة نظراً لتأثيرها على وقيية التقارير المالية، ومن ثم منفعة معلومات هذه التقارير، بالإضافة إلى أن البحث يتناول قضية هامة لم تلق الاهتمام الكافى فى الدراسات المحاسبية التى تمت فى بيئة الأعمال المصرية، وهى دراسة العلاقة بين التخصص الصناعى لمراقب الحسابات وحجم منشأته وبين فترة إصدار تقرير المراجعة، حيث أن معظم الدراسات التى تناولت التخصص الصناعى لمراقب الحسابات وحجم منشأته ركزت على تأثيرهما على جودة المراجعة، إدارة الأرباح، جودة التقارير المالية، ولم يلق تأثيرهما على فترة إصدار تقرير المراجعة، وبالتالي على وقيية التقارير المالية الاهتمام الكافى من جانب هذه الدراسات.

ومن الناحية العملية فإن البحث يوفر تحليلاً لأثر الخصائص المتعلقة بمنشأة مراقب الحسابات والمتمثلة فى التخصص الصناعى لمراقب الحسابات وحجم منشأته على فترة إصدار تقرير المراجعة فى الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وبالتالي يوفر دليلاً تطبيقياً على دور هذه الخصائص فى تقليل فترة إصدار تقرير المراجعة. كما أن نتائج البحث توفر مساهمات قد تكون ذات أهمية للعديد من الاطراف، فنتائج البحث توفر معلومات مفيدة للشركات قد تساعد فى اختيار مراقب الحسابات، كما قد تساعد الجهات التنظيمية فى وضع القواعد التى تؤدى إلى تقليل الفترة بين نهاية السنة المالية وتاريخ تقرير المراجعة، مما يعزز وقيية معلومات التقارير المالية. ورغم كثرة دوافع البحث إلا أن أهمها توضيق فجوة البحث المحاسبى فى مصر فى هذا المجال.

8- خطة البحث

لمعالجة مشكلة البحث وتحقيقاً لهدفه وفي ضوء حدوده، سوف يستكمل البحث كالتالى:

- 1-8: العلاقة بين وقتية التقارير المالية وفترة إصدار تقرير المراجعة
- 2-8: تحليل العلاقة بين التخصص الصناعى لمراقب الحسابات وفترة إصدار تقرير المراجعة واشتقاق الفرض الأول للبحث
- 3-8: تحليل العلاقة بين حجم منشأة مراقب الحسابات وفترة إصدار تقرير المراجعة واشتقاق الفرض الثانى للبحث
- 4-8: الدراسة التطبيقية
- 5-8: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

1-8: العلاقة بين وقتية التقارير المالية وفترة إصدار تقرير المراجعة

تعتبر قضية وقتية التقارير المالية واحدة من القضايا الهامة التى لاقى اهتماماً كبيراً من جانب واضعى المعايير، فوفقاً لإطار مجلس معايير المحاسبة الدولية لإعداد وعرض التقارير المالية، فإن الهدف من التقرير المالى هو توفير معلومات مالية عن الوحدة الاقتصادية تكون مفيدة للمستثمرين الحاليين والمحتملين وغيرهم من أصحاب المصالح، تساعد فى اتخاذ القرارات. ولكى تكون هذه المعلومات مفيدة لمتخذ القرار فإنها يجب أن تكون ملائمة وتعتبر بصدق عما يجب عرضه. وتتحسن فائدة المعلومات المالية إذا كانت قابلة للمقارنة، قابلة للتحقق منها، تتوافر فيها الوقتية والقابلية للفهم. ويقصد بالوقتية توفير المعلومات المتاحة لمتخذى القرارات فى الوقت المناسب لتكون قادرة على التأثير فى قراراتهم (IASB, 2010).

كما اهتمت الجهات التنظيمية فى الدول المختلفة بوقتية التقارير المالية، حيث وضعت بعض الدول حداً أقصى للفترة التى يتم فيها نشر هذه التقارير. وتبنت بعض الدول قواعد لتقليل هذه الفترة لزيادة وقتية التقارير المالية، فعلى سبيل المثال تبنت لجنة البورصة والأوراق المالية بالولايات المتحدة (SEC) قواعد لتقليل المواعيد النهائية لتقديم الشركات الأمريكية لتقاريرها المالية، حيث يجب على هذه الشركات تقديم التقارير المالية فى موعد أقصاه 60 يوماً بدلاً من 90 يوماً بعد نهاية السنة المالية، وتقديم التقارير المالية ربع السنوية فى مدة أقصاها 35 يوماً بدلاً من 45 يوماً بعد نهاية كل ربع سنة (SEC, 2002). وفى ماليزيا

يجب على الشركات المقيدة بالبورصة تقديم تقاريرها المالية خلال 120 يوماً من نهاية السنة المالية (Chi-Ahmed and Abidin,2001; Abidin and Zaluki, 2012).

وبالنسبة للوضع في مصر، فوفقاً لللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992³، فإنه على الشركات الأعضاء بالبورصة أن تقدم لها القوائم المالية السنوية مرفقاً بها تقرير مراقب الحسابات خلال 90 يوماً من انتهاء السنة المالية، والقوائم الربع سنوية مرفقاً بها تقرير فحص محدود من مراقب الحسابات خلال 45 يوماً من تاريخ انتهاء كل ربع سنة. ويجب أن تعد تلك القوائم وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية. ووفقاً لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية⁴ والصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 11 لسنة 2014، فإنه يجب على الشركات موافاة الهيئة والبورصة بنسخة من القوائم المالية السنوية الصادرة من مجلس الإدارة مرفقاً بها تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات، على أن يكون ذلك قبل بداية جلسة التداول للتاريخ المدون بتقرير مراقب الحسابات، ويتم إعداد القوائم المالية السنوية واعتمادها من الجمعية العامة للشركة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نهاية السنة المالية. وبالنسبة للقوائم ربع السنوية فإنه يجب أن ترفق نسخة من هذه القوائم الصادرة من مجلس الإدارة مرفقاً بها تقرير الفحص المحدود، على أن يكون ذلك قبل بداية جلسة التداول للتاريخ المدون بتقرير مراقب الحسابات، ويتم إعداد القوائم المالية ربع السنوية خلال 45 يوماً على الأكثر من تاريخ انتهاء الفترة المالية. وتعتبر فترة إصدار تقرير المراجعة من أهم العوامل المؤثرة على وقتية التقارير المالية، وهي الفترة بين نهاية السنة المالية لمنشأة عميل المراجعة وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة (Dibia and Onwuchekwa, 2013; Yasmine and Rahman,2013 ; Dao and Pham, 2014; Abernathy et al., 2017)، فالقوائم المالية يجب مراجعتها من جانب مراقب حسابات وإصدار تقرير مراجعة يبدي فيه رأيه بشأن مدى صدق وعدالة القوائم المالية للشركات التي قام بمراجعتها في التعبير عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي. ونتيجة لأن قيام مراقب الحسابات بعملية المراجعة وإصدار

³المادة 89 مكرراً "و" من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992

⁴ المادة 46 من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية والصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة

العامة للرقابة المالية رقم 11 لسنة 2014

تقريره يستغرق بعض الوقت، فإن توقيت نشر القوائم المالية يتوقف على فترة إصدار تقرير المراجعة من قبل مراقب الحسابات، حيث كلما زادت فترة إصدار تقرير المراجعة كلما زاد التأخير في نشر القوائم المالية، وهذا بدوره يؤثر سلباً في قرارات مستخدمي القوائم المالية. كما أن تأخير عرض النتائج المالية يؤدي إلى تأخير الإفصاح عن المعلومات، ويفتح الباب أمام نشر الشائعات حول أداء الشركة ووضعها المالي مما قد يؤثر على أداء الأسهم في الأسواق المالية (Azubike and Aggreh, 2014; Ahmed et al, 2016).

8-2: تحليل العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وفترة إصدار

تقرير المراجعة واشتقاق الفرض الأول للبحث

يعتبر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات أحد مداخل التطور في ممارسة مهنة المراجعة لمواجهة التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال والبيئة التنظيمية والمهنية المرتبطة بممارسة المهنة، كما يساعد منشآت المراجعة على مواجهة المنافسة المتزايدة في سوق المهنة في ظل العولمة وانفتاح الأسواق (عوض، 2006). وتعددت التعاريف المحددة لمفهوم التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، حيث عرف (Solomon et al., 1999, p. 191) مراقب الحسابات المتخصص في الصناعة بأنه المراجع الذي تتركز خبرته وتدريبه بشكل كبير في صناعة معينة، ويقضى معظم وقته في مراجعة عملاء في صناعة واحدة. ويؤكد على هذا التعريف (Hammersley, 2006, p. 312) حيث أشار إلى أن مراقب الحسابات المتخصص في الصناعة هو المراجع الذي تتركز خبرته وتدريبه بشكل رئيسي في صناعة معينة. وحصرته دراسة (Robkob et al., 2011) التخصص الصناعي في قدرة مراقب الحسابات وخبرته ومعرفته في مراجعة صناعة معينة.

وحظي التخصص الصناعي لمراقب الحسابات باهتمام الجهات المهنية، فعلى سبيل المثال أكدت معايير جودة المراجعة والصادرة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) على أهمية تعيين مراقب حسابات متخصص في الصناعة (Hegazy et al., 2015). وعلى الرغم من أن معايير المراجعة الدولية لم تتضمن معيار يتناول التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، إلا أنها تناولت هذا الاتجاه بشكل غير مباشر من خلال مطالبة مراقب الحسابات بضرورة تفهم أعمال العميل والصناعة التي يعمل فيها وذلك في المعيار رقم 315 بعنوان "فهم الوحدة والبيئة التي تعمل فيها وتقرير المخاطر والأهمية النسبية"، حيث أكد هذا المعيار على

أهمية التخصص الصناعي لمراقب الحسابات من خلال الزامه بضروة فهم طبيعة نشاط العميل والصناعة التي ينتمى إليها (ابراهيم، 2007). كما أن المعيار الأول من معايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً (GAAS) يحدد بصورة واضحة أهمية وجود مستوى كافي من الخبرة في مجال المراجعة، وإحدى الطرق التي يستخدمها مراقب الحسابات لزيادة خبرته هي تحقيق الميزة التنافسية من خلال التخصص في مراجعة صناعة معينة (Kato et al., 2016).

ومن الصعب تحديد التخصص الصناعي لمراقب الحسابات بصورة مباشرة، لذلك استخدمت الدراسات السابقة بعض المؤشرات لقياسه. ويوجد مدخلان أساسيان لقياس التخصص الصناعي وهما مدخل الحصة السوقية (Market share approach) ومدخل المحفظة (Portfolio share approach). ويفترض مدخل الحصة السوقية أنه يمكن قياس معرفة وخبرة مراقب الحسابات في صناعة معينة من خلال حصته السوقية في هذه الصناعة، وبالتالي فإن مراقب الحسابات الذي يكون له حصة سوقية أكبر في صناعة معينة من المفترض أن يكون لديه معرفة وخبرة أكبر في هذه الصناعة. وتوجد عدة مقاييس لتحديد الحصة السوقية، حيث يمكن تحديدها على أساس عدد العملاء الذين قام مراقب الحسابات بمراجعة حساباتهم أو إجمالي مبيعات عملائه، أو إجمالي أصول عملائه (Bergen, 2013; Kato et al., 2016; Karami et al., 2017) ، ويعتبر مدخل الحصة السوقية هو المدخل الأكثر شيوعاً واستخداماً في تحديد التخصص الصناعي. وبالنسبة لمدخل المحفظة فإنه يعتمد في تحديد التخصص الصناعي على تميز منشأة مراقب الحسابات عبر الصناعات، حيث يركز في تحديد التخصص الصناعي على التوزيع النسبي للخدمات التي تؤديها منشأة مراقب الحسابات، والصناعة التي تحظى بنسبة أكبر من الخدمات تعتبر مجال تخصص مراقب الحسابات (الصغير، 2008; Kato et al., 2016).

ويعتبر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات من أهم محددات فترة إصدار تقرير المراجعة والذي من المتوقع ان يؤدي إلى تقليل هذه الفترة ، فمراقب الحسابات المتخصص في صناعة معينة تتوافر لديه المعرفة والخبرة بمجال الصناعة التي يعمل فيها عميله، وبالتالي من المتوقع أن يستغرق وقت أقل في التأقلم مع نظام التقرير المالي للشركة التي يقوم بمراجعتها، وسيحتاج إلى وقت أقل للتعامل مع القضايا والمشاكل المحاسبية المعقدة مقارنة بغير المتخصص، وبالتالي يستطيع مراجعة القوائم المالية بصورة أسرع من غير المتخصص

(Ram and Hassan, 2017; Habib and Bhuiyan, 2011). ومراقب الحسابات المتخصص يكون قادر على اكتشاف الأخطاء بصورة أفضل مقارنة بمراقب الحسابات غير المتخصص. كما أن منشأة مراقب الحسابات المتخصصة في صناعة معينة تتوفر لديها الامكانيات والتكنولوجيا والافراد المؤهلين مما يساعد في تقليل فترة إصدار تقرير المراجعة (Albhoor and Khamees, 2016)، بالإضافة إلى أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يؤدي إلى تحقيق وفر في تكاليف المراجعة مما يحقق لمنشأة مراقب الحسابات ميزة تنافسية في التكلفة، وذلك من خلال تقديم نفس الخدمات التي يقدمها المنافسون بتكلفة أقل، فكلما كانت المنشآت التي يتم مراجعتها متشابهة في عملياتها كلما تشابهت إجراءات المراجعة المطبقة فيها مما ينعكس على تكلفة عملية المراجعة (البلتاجي، 2017).

واهتمت بعض الدراسات باختبار العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وفترة إصدار تقرير المراجعة، حيث توصلت دراسة (Che–Ahmed and abiding, 2001) والتي تمت على عينة تكونت من 388 شركة ماليزية مسجلة في بورصة كوالالمبور إلى أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كان له تأثير معنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة عندما تم قياس التخصص الصناعي باستخدام الحصة السوقية على أساس اتعاب المراجعة. وفي نفس السياق توصلت دراسة (Habib and Bhuiyan, 2011) والتي تمت على عينة من الشركات المسجلة في بورصة نيوزيلاندا خلال الفترة من 2004 إلى 2008، إلى نفس النتيجة. اما دراسة (Abidin and Zaluki, 2012) والتي هدفت إلى اختبار أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على فترة إصدار تقرير المراجعة على عينة تكونت من 873 شركة مسجلة بالبورصة في ماليزيا، فقد توصلت إلى أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات ليس له تأثير معنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة.

وفي نفس السياق هدفت دراسة (Whitworth and Lambert, 2014) إلى اختبار العلاقة بين كل من التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحجم منشأته وأهمية عميل المراجعة على فترة إصدار تقرير المراجعة، وذلك على عينة من الشركات الامريكية حيث بلغ عدد المشاهدات 14948 مشاهدة خلال الفترة من 2003 إلى 2008، وباستخدام تحليل الانحدار توصلت الدراسة إلى أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يرتبط سلبياً بفترة إصدار تقرير المراجعة. اما دراسة (Dao and Pham, 2014) فاختبرت العلاقة بين فترة

الاحتفاظ بمراقب الحسابات وفترة إصدار تقرير المراجعة وتأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على هذه العلاقة، وذلك على عينة من الشركات الامريكية خلال الفترة من 2008 إلى 2010 حيث بلغ عدد المشاهدات 7921 مشاهدة. وتوصلت الدراسة إلى أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات كان له تأثير معنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة حيث أدى إلى تقليل هذه الفترة، كما توصلت إلى أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات يؤثر على العلاقة بين فترة الاحتفاظ بمراقب الحسابات وفترة إصدار تقرير المراجعة.

واختبرت دراسة (Ahmed et al., 2016) العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وبين فترة إصدار تقرير المراجعة باعتبارها احد اليأت قياس وقتية التقرير المالي على عينة من الشركات المسجلة في ماليزيا بلغت 342 شركة تنتمي إلى 13 قطاع خلال عام 2012. وتوصلت الدراسة إلى أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات مقاساً باستخدام الحصة السوقية على أساس عدد عملاء مراقب الحسابات، يقلل فترة إصدار تقرير المراجعة وبالتالي يحسن وقتية التقرير المالي. وفي نفس السياق توصلت دراسة (Albhoor and Khamess, 2016) والتي تمت على عينة من الشركات الاردنية المسجلة ببورصة عمان خلال الفترة من 2009 إلى 2013 ، إلى وجود علاقة سالبة معنوية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وفترة إصدار تقرير المراجعة. وأكدت دراسة (Rusmin and Evans, 2017) على هذه العلاقة، حيث هدفت إلى اختبار العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وسمعة مراقب الحسابات باعتبارهما ابعاداً لجودة المراجعة وبين فترة إصدار تقرير المراجعة على عينة بلغت 407 شركة مسجلة في بورصة اندونيسيا خلال عامي 2010 و 2011، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة معنوية بين التخصص الصناعي وفترة إصدار تقرير المراجعة، فالشركات التي تم مراجعتها بواسطة مراقب حسابات متخصص في الصناعة كان لديها تأخير أقل في توقيت إصدار تقرير المراجعة.

ويتضح من تحليل نتائج الدراسات السابقة والتي تمت في بيئات مختلفة إلى وجود اتفاق بين غالبية هذه الدراسات على أن التخصص الصناعي لمراقب الحسابات له تأثير معنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة. وفي ضوء تلك النتائج سوف يتم اختبار أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على فترة إصدار تقرير المراجعة في بيئة الأعمال المصرية حيث من المتوقع أن يكون له تأثير معنوي، لذلك تم صياغة الفرض الأول كما يلي:

الفرض الأول: يؤثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات معنوياً على فترة إصدار تقرير المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

8-3: تحليل العلاقة بين حجم منشأة مراقب الحسابات وفترة إصدار تقرير المراجعة واشتقاق الفرض الثاني للبحث

اهتمت العديد من الدراسات في السنوات الأخيرة بدراسة واختبار أثر حجم منشأة مراقب الحسابات باعتبارها من محددات فترة إصدار تقرير المراجعة المرتبطة بمنشأة مراقب الحسابات على هذه الفترة. ومن المتوقع أن كبر حجم منشأة مراقب الحسابات سيؤدي إلى تقليل فترة إصدار تقرير المراجعة، فمنشأة مراقب الحسابات كبيرة الحجم يكون لديها حافز قوى لإنهاء عملية المراجعة بسرعة للحفاظ على سمعتها (Hossain and Taylor, 1998)، كما أنها في الغالب تتعامل مع شركات كبرى تفضل نشر قوائمها المالية في أسرع وقت ممكن (الصيرفي، 2017)، وتستخدم إجراءات مراجعة أكثر كفاءة ويتوافر لديها الموارد البشرية المؤهلة، بالإضافة إلى قدرتها على توظيف التكنولوجيا في عملية المراجعة (Alkhatib and Marigl, 2012; Dibia and Onwuchekwa, 2013; Abernathy et al., 2017)، مما يمكنها من أداء عملية المراجعة بصورة أسرع من المنشآت صغيرة الحجم، مما ينعكس في تقليل فترة إصدار تقرير المراجعة.

وقد أيدت نتائج العديد من الدراسات السابقة وجود تأثير لحجم منشأة مراقب الحسابات على فترة إصدار تقرير المراجعة، فهدفت دراسة (Leventis et al., 2005) إلى اختبار محددات فترة إصدار تقرير المراجعة في عينة من الشركات المسجلة ببورصة أثينا بلغت 171 شركة. وتوصلت إلى وجود علاقة معنوية سالبة بين حجم منشأة مراقب الحسابات وفترة إصدار تقرير المراجعة. وفي نفس السياق تناولت دراسة (Shukeri and Islam, 2015) العوامل المؤثرة على فترة إصدار تقرير المراجعة وذلك على عينة تكونت من 491 شركة مسجلة بالبورصة في ماليزيا، وتوصلت إلى أن حجم منشأة مراقب الحسابات له تأثير سالب معنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة. كما توصلت دراسة (Che-Ahmed and abiding, 2001) ودراسة (Rusmin and Evans, 2017) إلى أن حجم منشأة مراقب الحسابات له تأثير سالب معنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة، فمراجعة الشركات بواسطة منشآت المراجعة الكبرى (Big 4) يؤدي إلى تقليل فترة إصدار تقرير المراجعة.

وتوصلت دراسة (Pham et al., 2014) والتي تناولت محددات فترة إصدار تقرير المراجعة وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة من 2010 إلى 2012 ، إلى نفس النتيجة. وهدفت دراسة (Nelson and Shekari, 2015) إلى اختبار محددات فترة إصدار تقرير المراجعة في عينة من الشركات الماليزية المسجلة بالبورصة بلغت 703 شركة خلال عام 2009، وتوصلت الدراسة إلى أن وقتية تقرير المراجعة يتأثر بحجم منشأة مراقب الحسابات. وهدفت دراسة (الصيرفي، 2017) إلى دراسة العوامل المؤثر على تأخير توقيت تقرير المراجعة الخارجية لكل من مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة، وذلك على عينة من الشركات المسجلة بالبورصة المصرية بلغت 50 شركة خلال الفترة من 2013 إلى 2015، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم منشأة مراقب الحسابات له تأثير سالب معنوي على فترة تأخير توقيت تقرير المراجعة الخارجية لمراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات.

وتوصلت مجموعة أخرى من الدراسات إلى أن حجم منشأة مراقب الحسابات له تأثير معنوي موجب، حيث توصلت دراسة (Ayemere and Elijah, 2015) والتي اختبرت محددات فترة إصدار تقرير المراجعة في بيئة الأعمال النيجيرية على عينة من 37 شركة مسجلة بالبورصة خلال الفترة من 2005 إلى 2015، إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين حجم منشأة مراقب الحسابات وفترة إصدار تقرير المراجعة. وفي نفس السياق توصلت دراسة (Albhoor and Khamees, 2016) والتي اختبرت العلاقة بين فترة الاحتفاظ بمراقب الحسابات وفترة الإصدار وأثر التخصص الصناعي على هذه العلاقة وذلك على عينة من الشركات الاردنية المسجلة ببورصة عمان خلال الفترة من 2009 إلى 2013، إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وفترة إصدار تقرير المراجعة. كما توصلت دراسة (Karami et al., 2017) والتي تمت على عينة من الشركات المسجلة في بورصة طهران خلال الفترة من 2010 إلى 2014، إلى نفس النتيجة.

وتوصلت دراسة (Ng and Tai, 1994) والتي تناولت محددات فترة تأخير تقرير المراجعة في هونج كونج على عينة من الشركات المسجلة بالبورصة في عامي 1990 و1991 إلى وجود علاقة موجبة غير معنوية بين حجم منشأة مراقب الحسابات وفترة إصدار تقرير المراجعة، وأيدت هذه النتيجة دراسة (Alkhatib and Marji, 2012) والتي تناولت

العوامل المؤثرة على وقتية تقرير المراجعة على عينة من الشركات المسجلة في بورصة عمان بلغت 137 شركة، حيث توصلت إلى وجود علاقة موجبة غير معنوية بين حجم منشأة مراقب الحسابات وفترة إصدار تقرير المراجعة. وفي نفس السياق توصلت دراسة (Dibia and Onwuchekwa, 2013) والتي اختبرت محددات فترة إصدار تقرير المراجعة في عينة من الشركات المسجلة في بورصة نيجيريا إلى نفس النتيجة. وتوصلت دراسة (Che-Ahmed and Abidin, 2008) والتي تناولت محددات فترة تقرير المراجعة في ماليزيا إلى وجود علاقة سالبة غير معنوية بين حجم منشأة مراقب الحسابات وفترة إصدار تقرير المراجعة. ولنفس النتيجة توصلت دراسة (Baatwah et al., 2015) والتي تمت على عينة من الشركات المسجلة في بورصة عمان.

يتضح من تحليل الدراسات السابقة وجود اتفاق بين نتائج معظم هذه الدراسات على أن حجم منشأة مراقب الحسابات يؤثر على فترة إصدار تقرير المراجعة، ولاختبار هذا التأثير في بيئة الأعمال المصرية تم صياغة الفرض التالي:

الفرض الثاني: يؤثر حجم منشأة مراقب الحسابات معنوياً على فترة إصدار تقرير المراجعة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

8-4: الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرضي البحث على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وتم ذلك من خلال تقدير نموذج انحدار متعدد بهدف قياس معاملات انحدار المتغيرات واختبار مدى معنويتها باستخدام اختبار T مع قياس معامل التحديد، بالإضافة إلى اختبار مدى معنوية نموذج الانحدار من خلال اختبار F. وتم استخدام الاحصائيات الوصفية بغرض حساب المتوسطات والقيم الدنيا والعليا والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة، كما تم قياس الارتباط بين المتغيرات.

8-4-1: مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في عام 2016، وتكونت عينة الدراسة من عينة حُكمية من هذه الشركات، تم مراعاة المعايير التالية في اختيارها:

- الشركات التي توافرت بياناتها اللازمة لقياس متغيرات الدراسة
- أن تكون الشركة مدرجة في البورصة خلال فترة الدراسة.

- تداول أسهم الشركة في البورصة خلال فترة الدراسة.
واعتمدت الدراسة على القوائم المالية لشركات تنتمي إلى ثمانية قطاعات (موارد أساسية، كيمائيات، التشبيد ومواد البناء، أغذية ومشروبات، رعاية صحية وأدوية، منتجات منزلية وشخصية، العقارات، خدمات ومنتجات صناعية وسيارات) خلال عامي 2015 و 2016، وبلغ عدد شركات العينة 88 شركة وإجمالي عدد المشاهدات 176 مشاهدة . واعتمد الباحث في جمع البيانات على عدة مصادر تمثلت في شركة مصر لنشر المعلومات وموقع البورصة المصرية وبعض المواقع على شبكة الانترنت والمتخصصة في نشر التقارير المالية للشركات المصرية.

8-4-2: توصيف وقياس متغيرات الدراسة

استناداً إلى فرضى البحث، يمكن توصيف وقياس متغيرات الدراسة كما يلي:

أولاً: المتغيرات المستقلة

تمثلت في كل من التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحجم منشأة مراقب الحسابات:
أ- التخصص الصناعي لمراقب الحسابات: تم قياس التخصص الصناعي في هذه الدراسة باستخدام مدخل الحصة السوقية على أساس عدد العملاء قياساً على (Craswell et al., 1995; Rahmat, 2004; Chin and Chi, 2009; Ali et al., 2008; Ishak et al., 2013; Aljaaidi and Abidin, 2014; Ahmed et al., 2016)

حيث تم قياس الحصة السوقية لمراقب الحسابات في كل صناعة باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{Share } ik = \frac{\sum_{j=1}^{Jik} \text{Clients } ijk}{\sum_{i=1}^{Ik} \sum_{j=1}^{Jik} \text{Clients } ijk}$$

حيث:

Share ik : الحصة السوقية لمراقب الحسابات (i) في الصناعة (k)

i: مؤشر عن منشأة مراقب الحسابات

k: مؤشر عن صناعة عميل المراجعة

j: مؤشر عن منشأة عميل المراجعة

ويعبر البسط عن عدد العملاء الذين قام مراقب الحسابات بمراجعة شركاتهم في صناعة معينة، ويعبر المقام عن إجمالي عدد العملاء في هذه الصناعة. و لتحديد ما اذا كان مراقب الحسابات متخصص في الصناعة أم لا، تم استخدام المعيار الخاص بمدى تحقيق مراقب الحسابات لنسبة معينة في الصناعة، حيث اذا كانت الحصة السوقية لمنشأة مراقب الحسابات في الصناعة 20% او أكثر تعتبر متخصصة في الصناعة قياساً على (Rahmat, 2004; Mayhew and Wilkins, 2003; Ali et al., 2008; Ahmed et al., 2016). وتم التعبير عن هذا المتغير من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا كان مراقب الحسابات متخصص في الصناعة، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك.

ب- حجم منشأة مراقب الحسابات: يوجد حافز قوى لدي منشأة مراقب الحسابات كبيرة الحجم لانهاء عملية المراجعة بسرعة للحفاظ على سمعتها، كما يتوافر لديها الامكانيات التي تمكنها من ذلك، وبالتالي من المتوقع أن تقل فترة إصدار تقرير المراجعة في المنشآت التي يتم مراجعتها من قبل منشأة مراقب حسابات تنتمي إلى أحد مكاتب المراجعة الكبرى (Hossain and Taylor, 1998; Bonson-Ponte et al., 2008). وتم التعبير عن هذا المتغير من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا تم مراجعة منشأة العميل من قبل منشأة مراقب حسابات تنتمي إلى احد مكاتب المراجعة الكبرى (Big4) ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك، قياساً على (Shukeri and Islam, 2012; Enofe et al., 2013; Baatwah et al., 2015; Ahmed and Kamaruddin, 2014; Ayemere and Elijah, 2015; Albhoor and Khamees, 2016;).

ثانياً: المتغير التابع

تمثل في فترة إصدار تقرير المراجعة، وهي الفترة بين تاريخ نهاية السنة المالية لمنشأة عميل المراجعة وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقرير المراجعة، وتم قياس هذه الفترة بعدد الأيام بين تاريخ نهاية السنة المالية وتاريخ توقيع مراقب الحسابات على تقريره، قياساً على (Khlif and Smaha, 2014; Mukhtaruddine et al., 2015; Pham et al., 2014; Rusmin and Evans, 2017; Abernathy et al., 2017).

ثالثاً: المتغيرات الرقابية

يوجد العديد من المتغيرات الرقابية والتي من المحتمل أن تؤثر على فترة إصدار تقرير المراجعة، من أهمها:

(أ) حجم منشأة عميل المراجعة: من المتوقع أن يتم الانتهاء من عملية المراجعة فى الشركات كبيرة الحجم بصورة أسرع من الشركات الصغيرة، وذلك لعدة اسباب من أهمها:

- يكون لدى الشركات كبيرة الحجم فى الغالب هيكل رقابة داخلية قوى، والذي بدوره يقلل التحريفات فى القوائم المالية، ويمكن لمراقب الحسابات الاعتماد عليه مما يقلل حجم أعمال المراجعة ووقت المراجعة (Habib and Bhuiyan, 2011; Habib, 2015; Rusmin and Evens, 2017).

- يتوافر لدى الشركات كبيرة الحجم الموارد التى تمكنها من دفع اتعاب مراجعة عالية نسبياً لانتهاء عملية المراجعة فى فترة قصيرة بعد نهاية السنة المالية (Hossain and Taylor, 1998).

- كلما كبر حجم منشأة عميل المراجعة، كلما زاد اهتمام الجمهور بها، وبالتالي فإن الشركات كبيرة الحجم تكون مرصوده بشكل كبير من جانب المستثمرين والنقابات والجهات التنظيمية. ولذلك فإن إدارة الشركات الكبيرة تواجه ضغوط لانتهاء عملية المراجعة بصورة أسرع للحد من تأخير نشر قوائمها المالية (Hossain and Taylor, 1998; Bonson-Ponte et al., 2008).

فى ضوء الاسباب السابقة فإنه من المتوقع أن تقل فترة إصدار تقرير المراجعة كلما كبر حجم منشأة عميل المراجعة. وتم قياس هذا المتغير بلوغاريتم إجمالى الأصول قياساً على (Habib and Bhuiyan, 2011; Banimahd et al., 2012).

(ب) نسبة مديونية منشأة عميل المراجعة: زيادة نسبة مديونية منشأة عميل المراجعة يزيد من احتمال تعرضها للأزمات المالية والافلاس، كما أنها ترتبط بمخاطر عالية، الامر الذي يتطلب من مراقب الحسابات أن يكون أكثر حذراً فى عملية المراجعة وبذل المزيد من العناية الواجبة (Che-Ahmed and Abidin, 2008; Albernathy et al., 2017; Rusmin and Evans, 2017). ولذلك فإنه من المتوقع أن تكون فترة

إصدار تقرير المراجعة أطول في الشركات التي ترتفع فيها نسبة المديونية. وتم قياس هذا المتغير من خلال حساب نسبة المديونية، وهي عبارة عن إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول قياساً على (Banimahd et al., 2012; Khlif and Samaha, 2014; Albhooor and Khamees, 2016).

ج) تحقيق منشأة عميل المراجعة لخسارة: الشركات التي تحقق خسارة من المتوقع أن تكون فيها فترة إصدار تقرير المراجعة أطول من الشركات التي تحقق ربحاً، بسبب رغبتها في تأخير الاعلان عن الأخبار السيئة، كما أن مراقب الحسابات يكون أكثر حذراً في مراجعتها بسبب زيادة خطر الأعمال (Che-Ahmed and Abidin, 2008; Habib and Bhuiyan, 2011). وتم التعبير عن هذا المتغير من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركة تحقق خسارة، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك، قياساً على (Pham et al., 2014; Ahmed and Kamaruddin, 2014; Albhooor and Khamees, 2016; Rusmin and Evens, 2017).

د) تغيير مراقب الحسابات: من المتوقع أن يؤدي تغيير مراقب الحسابات إلى زيادة فترة إصدار تقرير المراجعة، فعندما تقوم منشأة عميل المراجعة بتعيين مراقب حسابات جديد للقيام بعملية المراجعة، فإنه سيحتاج إلى بعض الوقت لفهم عمليات منشأة العميل والجراءات المحاسبية بها. كما أنه سيحتاج إلى وقت وجهد أطول للتعرف على نقاط الضعف والقوة في هيكل الرقابة الداخلية لمنشأة العميل (Ng and Tai, 1994; Hajiha and Rafiee, 2011; Dibia and Onwuchekwa, 2013). وتم التعبير عن هذا المتغير من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا استخدمت منشأة العميل مراقب حسابات جديد خلال العام الحالي، ويأخذ القيمة (صفر) إذا استخدمت منشأة عميل المراجعة نفس مراقب الحسابات خلال العام الحالي، وذلك قياساً على (Banimahd et al., 2012; Che-Ahme and Abidin, 2008; Pham et al., 2014; Albhooor and Khamees, 2016).

هـ) نهاية السنة المالية: الشركات التي تتشابه نهاية السنة المالية لها مع معظم الشركات الأخرى من المتوقع أن يتأخر فيها تقرير المراجعة، ويرجع ذلك إلى وجود ضغط عمل على مراقب الحسابات، حيث أنه مطالب بمراجعة العديد من الشركات في نفس الفترة

مما يؤدي لزيادة الوقت اللازم لعملية المراجعة (Carslaw and Kaplan,1991; Che-Ahme and Abidin, 2008). ولذلك فإنه من المتوقع أن تزيد فترة إصدار تقرير المراجعة للشركات التي ينتهي عامها المالي في موسم الذروة، وهذا الموسم يختلف من دولة لأخرى، وفي مصر معظم الشركات ينتهي عامها المالي في 12/31، لذلك فإن معظم عمليات المراجعة تتم بعد 12/31، وبالتالي فإن الشركات التي ينتهي عامها المالي في هذا التاريخ من المتوقع أن يتأخر فيها إصدار تقرير المراجعة (Ahmed and Kamaruddin, 2014). وتم التعبير عن هذا المتغير من خلال متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا كانت السنة المالية لمنشأة عميل المراجعة تنتهي في 12/31، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك، قياساً على (Enofe et al., 2013; Pham et al., 2014; Baatwah et al., 2015; Ayemre and Elijah, 2015).

8-4-3: نموذج الدراسة

تم استخدام نموذج الانحدار التالي لاختبار فرضى البحث قياساً على (Habib and Bhuiyan,2011; Dao and Pham, 2014; Albhooor and Khamess, 2016; Rusmin and Evans, 2017):

$$ARL = \beta_0 + \beta_1 SPEC + \beta_2 BIG4 + \beta_3 SIZE + \beta_4 LEV + \beta_5 LOSS + \beta_6 YEAR + \beta_7 AUDCH + \epsilon$$

حيث:

ARL: فترة إصدار تقرير المراجعة

SPEC: التخصص الصناعي لمراقب الحسابات

BIG4: حجم منشأة مراقب الحسابات

SIZE: حجم منشأة عميل المراجعة

LEV: نسبة مديونية منشأة عميل المراجعة

LOSS: تحقيق منشأة عميل المراجعة لخسارة

YEAR: نهاية السنة المالية لمنشأة عميل المراجعة

AUDCH: تغيير مراقب الحسابات

ε: حد الخطأ العشوائي، ويمثل الجزء من فترة إصدار تقرير المراجعة والذي يتغير بطريقة عشوائية نتيجة عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج

8-4-4: نتائج الدراسة التطبيقية

8-4-4-1: الإحصائيات الوصفية

يوضح جدول (1) الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة، حيث تشير الإحصائيات الوصفية إلى أن متوسط فترة إصدار تقرير المراجعة بلغ 67 يوماً، وتحليل فترة الإصدار اتضح أن غالبية الشركات في عام 2015 قامت بالإفصاح عن قوائمها المالية في الفترة المحددة حيث بلغ عددها 80 شركة بنسبة 91%، وفي عام 2016 بلغ عدد هذه الشركات 82 شركة بنسبة 93%. وبلغت أعلى فترة لإصدار تقرير المراجعة في العينة ككل 145 يوماً وكانت أقل فترة 14 يوماً.

جدول (1): الإحصائيات الوصفية

	القيم الدنيا	القيم العليا	المتوسط	الانحراف المعياري
ARL	14.00	145.00	67.0057	17.66724
SPEC	.00	1.00	.4830	.50114
SIZE	7.49	9.95	8.9787	.63923
LEV	.02	.90	.3751	.22681
LOSS	.00	1.00	.4659	.50026
AUDCH	.00	1.00	.4375	.49749
YEAR	.00	1.00	.5795	.49504
BIG4	.00	1.00	.5057	.50139

ويتضح من تحليل بيانات العينة أن 47% من مشاهدات العينة تم مراجعتها من قبل منشآت كبيرة الحجم، و 44% من المشاهدات تم مراجعتها من قبل منشآت متخصصة في الصناعة. كما توضح نتائج التحليل أنه في 21% من المشاهدات تم تغيير مراقب الحسابات، وفي 36% من مشاهدات العينة تم التقرير عن خسائر.

8-4-4-2: نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

يوضح جدول (2) معاملات ارتباط بيرسون بين فترة إصدار تقرير المراجعة (المتغير التابع) والمتغيرين المستقلين (التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحجم منشأته) والمتغيرات الرقابية. كما يوضح معاملات ارتباط بيرسون بين المتغيرين المستقلين والمتغيرات الرقابية.

جدول (2): معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

		ARL	SPEC	BIG4	SIZE	LEV	LOSS	YEAR	AUDCH
ARL	Pearson Correlation	1	-.346	-.418	.104	.650	.446	.367	.452
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.168	.000	.000	.000	.000
SPEC	Pearson Correlation	-.346	1	.592	.163	-.148	-.424	-.467	-.440
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.031	.051	.000	.000	.000
BIG4	Pearson Correlation	-.418	.592	1	.035	-.368	-.694	-.543	-.732
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.646	.000	.000	.000	.000
SIZE	Pearson Correlation	.104	.163	.035	1	.241	.009	.029	.222
	Sig. (2-tailed)	.168	.031	.646		.001	.906	.704	.003
LEV	Pearson Correlation	.650	-.148	-.368	.241	1	.282	.253	.442
	Sig. (2-tailed)	.000	.051	.000	.001		.000	.001	.000
LOSS	Pearson Correlation	.446	-.424	-.694	.009	.282	1	.449	.600
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.906	.000		.000	.000
YEAR	Pearson Correlation	.367	-.467	-.543	.029	.253	.449	1	.519
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.704	.001	.000		.000
AUDCH	Pearson Correlation	.452	-.440	-.732	.222	.442	.600	.519	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.003	.000	.000	.000	

ويتضح من نتائج تحليل الارتباط المتعلقة بفترة إصدار تقرير المراجعة، وجود ارتباط سالب معنوي بين كل من التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحجم منشأة مراقب الحسابات كمتغيرين مستقلين وفترة إصدار تقرير المراجعة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.346) و (-0.418) ومستوى المعنوية (0). كما يُظهر الجدول وجود ارتباط موجب معنوي بين كل من نسبة المديونية والخسارة وتاريخ نهاية السنة المالية وتغيير مراقب الحسابات وبين فترة إصدار تقرير المراجعة، مما يشير إلى أن فترة إصدار تقرير المراجعة تكون أطول في الشركات التي تحقق خسارة، الشركات التي ترتفع فيها نسبة المديونية، الشركات التي ينتهي عامها

المالى فى 12/31، والشركات التى قامت بتغيير مراقب الحسابات. كما تظهر نتائج تحليل الارتباط وجود ارتباط موجب غير معنوى بين حجم منشأة عميل المراجعة وفترة إصدار تقرير المراجعة. وتشير نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة الى أنه يوجد ارتباط موجب معنوى بين التخصص الصناعى لمراقب الحسابات وحجم منشأته.

8-4-4-3: نتائج اختبار فرضى البحث

قام الباحث بإجراء اختبار التداخل الخطى لاختبار استقلال المتغيرات المستقلة والمتغيرات الرقابية وذلك قبل تقدير نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فرضى البحث، حيث أن قوة نموذج الانحدار تعتمد على فرضية استقلال هذه المتغيرات، ويؤدى عدم تحقق هذا الشرط إلى أحد المشاكل الاحصائية المعروفة بأسم التداخل الخطى (Multicollinearity). وتم إجراء هذا الاختبار من خلال حساب معامل التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من هذه المتغيرات ومن ثم إيجاد معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor- VIF)، فإذا كان معامل التباين المسموح أقل من (1) فإن ذلك يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطى. وفى حالة استخدام معامل تضخم التباين، إذا كانت قيمته أقل من (5) لن تظهر هذه المشكلة، وذلك قياساً على (Aledwan et al, 2015; Pham et al., 2017; Homayoun and Hakimzadeh, 2017). ويتضح من جدول (3) أن قيم معامل التباين المسموح كانت أقل من (1)، وقيم معامل (VIF) لجميع المتغيرات كانت أقل من (5)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطى.

جدول (3): نتائج اختبار التداخل الخطى

المتغير	معامل التباين المسموح	معامل تضخم التباين
SPEC	.593	1.687
BIG4	.290	3.453
SIZE	.807	1.239
LEV	.766	1.305
LOSS	.496	2.015
YEAR	.636	1.571
AUDCH	.362	2.762

يوضح جدول (4) نتائج اختبار فرضى البحث، حيث تم تقسيم هذا الجدول إلى ثلاثة جداول فرعية، حيث يوضح جدول (أ) و جدول (ب) نتائج تحليل الانحدار فى حالة استخدام متغير مستقل واحد (التخصص الصناعى لمراقب الحسابات أو حجم منشأته)، ويوضح جدول (ج) النتائج الخاصة بادخال المتغيرين المستقلين فى نموذج انحدار متعدد واحد. وتشير نتائج الجدول (أ) إلى أن التخصص الصناعى لمراقب الحسابات والمتغيرات الرقابية تفسر 50.8% من التغير فى فترة إصدار تقرير المراجعة ($R^2=0.508$ المعدلة)، وتُظهر قيمة F أن نموذج الانحدار ككل كان معنوياً. ويتضح من نتائج الجدول (ب) أن حجم منشأة مراقب الحسابات والمتغيرات الرقابية فى نموذج الانحدار تفسر 49.4% من التغير فى فترة إصدار تقرير المراجعة ($R^2=0.494$ المعدلة)، وتُظهر قيمة F أن نموذج الانحدار ككل كان معنوياً. وتشير نتائج الجدول (ج) أن التخصص الصناعى لمراقب الحسابات وحجم منشأته والمتغيرات الرقابية تفسر 51.2% من التغير فى فترة إصدار تقرير المراجعة ($R^2=0.512$ المعدلة)، وتُظهر قيمة F أن نموذج الانحدار ككل كان معنوياً.

جدول (4): نتائج اختبار فرضى البحث

جدول (ج)		جدول (ب)			جدول (أ)				
اختبار T		اختبار T			اختبار T				
مستوى المعنوية	القيمة	المقدرة (B)	مستوى المعنوية	القيمة	المقدرة (B)	مستوى المعنوية	القيمة	المقدرة (B)	
.000	3.603	49.828	.000	3.900	54.479	.000	3.603	50.026	Constant
.008	-2.67	-6.459				.023	2.30-	-5.308	SPEC
.132	1.515	5.240	.485	.700	2.339				BIG 4
.702	-.383	-.623	.392	-.858	-1.396	.920	-.10	-.160	SIZE
.000	9.525	44.769	.000	9.195	43.884	.000	9.372	43.847	LEV
.001	3.308	8.758	.001	3.244	8.744	.004	2.938	7.168	LOSS
.193	1.307	3.087	.059	1.901	4.463	.258	1.134	2.671	YEAR
.672	.424	1.321	.584	.549	1.740	.774	.288	.805	AUDCH
		.512							R2 المعدلة
		0							معنوية احصائية F

ويتضح من نتائج جدول (4) وجود اتساق فى النتائج فى حالة استخدام متغير مستقل واحد، أو استخدام المتغيرين المستقلين فى نموذج انحدار متعدد واحد. ففىما يتعلق بالتخصص الصناعى لمراقب الحسابات فإنه توجد علاقة سالبة معنوية مع فترة إصدار تقرير المراجعة (جدول أ وجدول ج)، وهو ما يتفق مع نتائج دراسات (Habib and Bhuiyan, 2011; Withworth and Lambert, 2014; Dao and Pham, 2014; Ahmed et al., 2016; Albhoor and Khamess, 2016; Rusmin and Evans, 2017)، ولا يتفق مع نتائج دراسة (Abidin and Zaluki, 2012). وفى ضوء هذه النتيجة يتم قبول الفرض الأول.

وهذه النتيجة تدعم الفرض القائل بأن مراقب الحسابات المتخصص فى صناعة معينة تتوفر لديه المعرفة والخبرة بمجال الصناعة التى تعمل فيها المنشأة التى يقوم بمراجعتها، وبالتالي فإنه يستغرق وقتاً أقل فى التأقلم مع نظام التقرير المالى للمنشأة التى يقوم بمراجعتها ، ويحتاج إلى وقت أقل فى اكتشاف التحريفات والتعامل مع المشاكل المحاسبية المعقدة مقارنة بغير المتخصص، وبالتالي يستطيع مراجعة القوائم المالية للشركات المصرية بصورة أسرع من غير المتخصص .

بالنسبة لحجم منشأة مراقب الحسابات، فإنه توجد علاقة موجبة غير معنوية مع فترة إصدار تقرير المراجعة (جدول ب وجدول ج)، وهو ما يتفق مع نتائج دراسات (NG and Tai, 1994; Alkhatib and Marji, 2012; Dibia and Onwuchekwa, 2013;) ، ولا يتفق مع نتائج دراسات (Che–Ahmed and abiding, 2001; Leventis et al., 2005; Pham et al., 2014; Ayemere and Elijan, 2015; Shukeri and Islam, 2012; Rusmin and Evans, 2017). وفى ضوء هذه النتيجة يتم رفض الفرض الثانى.

وهذه النتيجة لا تدعم الفرض القائل بأن منشآت مراقب الحسابات كبيرة الحجم تقوم بانتهاء عملية المراجعة بصورة أسرع مقارنة بالمنشآت صغيرة الحجم، حيث لاحظ الباحث أن منشآت مراقب الحسابات كبيرة الحجم فى مصر تستغرق فترة طويلة فى عملية المراجعة، وقد يرجع ذلك إلى قيامها ببذل المزيد من العناية الواجبة فى عملية المراجعة لضمان عدم وجود اخطاء فى عملية المراجعة مما قد يؤثر على سمعتها.

وبالنسبة للمتغيرات الرقابية، فتظهر النتائج وجود علاقة سالبة غير معنوية بين حجم منشأة عميل المراجعة وفترة إصدار تقرير المراجعة، وبالتالي فإن هذه النتيجة لا تدعم الفرض القائل بأن الشركات كبيرة الحجم في مصر تكون قادرة على الضغط على مراقب الحسابات لإصدار تقرير المراجعة في وقت قصير. وتوجد علاقة موجبة معنوية بين الخسارة وفترة إصدار تقرير المراجعة. وتشير هذه النتيجة إلى أن الشركات المصرية التي تحقق خسارة من المحتمل أن تقوم بتأخير إصدار تقرير المراجعة لاطول فترة لتأجيل الاعلان عن الأخبار السيئة. كما قد يرجع ذلك إلى أن مراقب الحسابات يكون أكثر حذراً في مراجعتها، وبالتالي يستغرق وقتاً أطول في عملية المراجعة. وتوجد علاقة موجبة معنوية بين نسبة المديونية وفترة إصدار تقرير المراجعة، وتشير هذه النتيجة إلى أن الشركات المصرية التي ترتفع فيها نسبة المديونية من المحتمل أن يتأخر فيها إصدار تقرير المراجعة. وقد يرجع ذلك إلى أن مراقب الحسابات يكون أكثر حذراً في عملية المراجعة ويقوم ببذل المزيد من العناية الواجبة. كما تشير النتائج إلى عدم وجود تأثير معنوي لكل من تاريخ نهاية السنة المالية وتغيير مراقب الحسابات على فترة إصدار تقرير المراجعة.

8-4-4-4: مشكلة الاختيار الذاتي

أن اختيار مراقب الحسابات قد لا يتم بشكل عشوائي، حيث قد تقوم بعض الشركات باختيار مراقب الحسابات كأستجابة لبعض الخصائص الخاصة بالشركة، وقد تقوم باختيار مراقب الحسابات ذو الجودة العالية (المتخصص في الصناعة او ينتمى إلى منشأة كبيرة الحجم)، بسبب أنه من المتوقع أن يقوم بأداء مهمة المراجعة بكفاءة وفاعلية وفي فترة أقصر، وبالتالي فإن العلاقة بين فترة اصدار تقرير المراجعة وكل من التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحجم منشأته قد يرجع إلى تحيز الاختيار الذاتي (Rusmin and Evans, 2017). ومن منظور فترة إصدار تقرير المراجعة فإن مشكلة الاختيار الذاتي تظهر بسبب أن فترة الإصدار يتم ملاحظتها فقط بعد أن تختار الشركة مراقب الحسابات، ولا يمكن ملاحظتها في ظل وجود مراجع اخر (بديل)، مما يجعل اختيار مراقب الحسابات متغيراً داخلياً (Habib and Bhuiyan, 2011). ولمعالجة مشكلة الاختيار الذاتي تم إجراء تحليل انحدار اضافى من خلال استخدام معادلة الانحدار التالية والتي تمثل معادلة الانحدار الرئيسية مع استبعاد متغير

التخصص الصناعي لمراقب الحسابات قياساً على (Habib and Bhuiyan, 2011; Rusmin and Evans, 2017)

$$ARL = \beta_0 + \beta_1 BIG4 + \beta_2 SIZE + \beta_3 LEV + \beta_4 LOSS + \beta_5 YEAR + \beta_6 AUDCH + \epsilon$$

وتم تقسيم عينة الدراسة الأساسية إلى عینتين فرعيتين، تضم الأولى مشاهدات الشركات التي تم مراجعتها من قبل مراقب الحسابات المتخصص، والثانية عينة مراقب الحسابات غير المتخصص. وتشير النتائج في جدول (5) إلى أن المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار في حالة استخدام مشاهدات الشركات التي تم مراجعتها من قبل مراقب الحسابات المتخصص بلغت 49.6% ($R^2=0.496$) المعدلة) وهي أكبر من المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار في حالة استخدام مشاهدات الشركات التي تم مراجعتها من قبل مراقب حسابات غير متخصص في الصناعة والتي بلغت 47.8% ($R^2=0.478$) المعدلة). وفي ضوء هذه النتيجة يتضح عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي، وأن العلاقة بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وفترة إصدار تقرير المراجعة لا ترجع إلى هذه المشكلة. ولم يتم اختبار هذه المشكلة مع حجم منشأة مراقب الحسابات لان ليس لها تأثير معنوي على فترة إصدار تقرير المراجعة.

جدول (5): الاختيار الذاتي وأثر التخصص الصناعي على فترة إصدار تقرير المراجعة

عينة مراقب الحسابات غير المتخصص في الصناعة		عينة مراقب الحسابات المتخصص في الصناعة		معاملات الانحدار		اختبار T	المقدرة (B)
مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
.010	2.641	50.649	.000	4.003	82.502	Constant	
.440	-.777	-3.064	.097	1.682	4.418	BIG 4	
.731	-.345	-.743	.054	-1.95	-4.409	SIZE	
.000	6.371	40.667	.000	5.441	35.798	LEV	
.019	2.391	7.477	.498	.681	2.240	LOSS	
.042	2.069	6.856	.641	.468	1.072	YEAR	
.680	.414	1.773	.011	2.590	8.519	AUDCH	
0.478		0.496		R2 المعدلة			
0		0		معنوية احصائية F			

ج- المقياس المستخدم لتحديد التخصص الصناعي لمراقب الحسابات هو مقياس الحصة السوقية على أساس إجمالي الأصول للشركات التي قام مراقب الحسابات بمراجعتها، وتم التعبير عن هذا المتغير في نموذج الانحدار ب SPEC_ A . ويوضح جدول (6) نتائج هذه الاختبارات.

جدول (6): نتائج تحليل الحساسية الخاص بمقاييس التخصص الصناعي لمراقب الحسابات

تحليل حساسية (ج)		تحليل حساسية (ب)				تحليل حساسية (أ)			
اختبار T		معاملات		اختبار T		معاملات		اختبار T	
مستوى المعنوية	القيمة	الانحدار المقدر (B)	مستوى المعنوية	القيمة	الانحدار المقدر (B)	مستوى المعنوية	القيمة	الانحدار المقدر (B)	
.000	3.733	52.743	.000	3.697	51.913	.000	3.550	49.50	Constant
						.020	-2.35	-5.86	SPEC1
			.155	-1.42	-3.028				SPEC_S
.400	.843-	-1.746							SPEC_A
.416	.816	2.760	.372	.894	3.009	.117	1.577	5.658	BIG 4
.501	.674-	-1.121	.585	.547-	-.907	.669	.428-	-.698	SIZE
.000	9.173	43.824	.000	9.069	43.308	.000	9.475	44.76	LEV
.001	3.323	9.036	.001	3.251	8.736	.001	3.418	9.106	LOSS
.074	1.800	4.252	.093	1.688	3.989	.174	1.367	3.244	YEAR
.648	.458	1.460	.619	.498	1.573	.578	.557	1.741	AUDCH
		.493			.497			.507	R2 المعدلة
		0			0			0	معنوية احصائية F

وتشير النتائج في جدول (6) إلى أنه في حالة إذا كان المعيار المستخدم لتحديد التخصص الصناعي لمراقب الحسابات هو 10% من إجمالي عدد العملاء، فإنه توجد علاقة سالبة معنوية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وفترة إصدار تقرير المراجعة، وتوجد علاقة موجبة غير معنوية بين حجم منشأة مراقب الحسابات وفترة الإصدار، وبالتالي لم تختلف نتائج هذا التحليل مع نتائج نموذج الانحدار الرئيسي. واختلفت النتائج المتعلقة بتأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على فترة إصدار تقرير المراجعة عن النتائج الرئيسية في حالة استخدام مقياس الحصة السوقية على أساس إجمالي المبيعات أو إجمالي الأصول،

حيث تظهر النتائج عدم وجود تأثير معنوي للتخصص الصناعي على فترة اصدار تقرير المراجعة (بلغ مستوى المعنوية 0.155 فى حالة استخدام إجمالى المبيعات، وبلغ مستوى المعنوية 0.4 فى حالة استخدام إجمالى الاصول).

وفى ضوء نتيجة هذا التحليل يتضح أن تأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على فترة إصدار تقرير المراجعة اختلف باختلاف المقياس المستخدم فى تحديد الحصة السوقية (عدد العملاء، إجمالى المبيعات، إجمالى الاصول). وقد يرجع ذلك إلى أن منشأة مراقب الحسابات قد يتم تصنيفها على انها متخصصة فى الصناعة على أساس عدد العملاء، ويتم تصنيفها على أنها غير متخصصة باستخدام مقياس الحصة السوقية على أساس إجمالى المبيعات أو إجمالى الاصول. ويوضح قياس الحصة السوقية على أساس عدد العملاء بصورة ادق تخصص مراقب الحسابات فى صناعة معينة مقارنةً بقياس الحصة السوقية على أساس إجمالى المبيعات أو إجمالى الاصول، فمنشأة مراقب الحسابات قد يكون لديها معرفة وخبرة كبيرة فى صناعة معينة نتيجة قيامها بمراجعة عدد كبير من الشركات صغيرة الحجم، وبالتالي فهي تعتبر متخصصة فى الصناعة حتى ولو كانت حصتها فى هذه الصناعة صغيرة مقاسه بإجمالى المبيعات أو إجمالى الاصول.

8-5: النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

يستهدف هذا الجزء من البحث عرض أهم النتائج التى توصل اليها الباحث، بالإضافة إلى عرض التوصيات ومجالات البحث المقترحة:

8-5-1: النتائج

استهدف البحث اختبار أثر كل من التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحجم منشأته على فترة إصدار تقرير المراجعة وذلك على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- قامت غالبية الشركات بالتقرير عن قوائمها المالية فى الفترة المحددة من قبل الجهات التنظيمية فى مصر وهى ثلاثة شهور من تاريخ نهاية السنة المالية، وبلغ متوسط فترة إصدار تقرير المراجعة 67 يوماً.
- أظهرت نتائج تحليل الارتباط المتعلقة بفترة إصدار تقرير المراجعة، وجود ارتباط

سالب معنوى بين التخصص الصناعى لمراقب الحسابات وحجم منشأته وبين فترة إصدار تقرير المراجعة، ووجود ارتباط موجب معنوى بين كل من نسبة المديونية والخسارة وتاريخ نهاية السنة المالية وتغيير مراقب الحسابات وبين فترة إصدار تقرير المراجعة، مما يشير إلى أن فترة إصدار تقرير المراجعة تكون أطول فى الشركات التى تحقق خسارة، الشركات التى ترتفع فيها نسبة المديونية، الشركات التى ينتهى عامها المالى فى 12/31، والشركات التى قامت بتغيير مراقب الحسابات. كما يوجد ارتباط موجب غير معنوى بين حجم منشأة عميل المراجعة وفترة إصدار تقرير المراجعة. وتشير نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة إلى وجود ارتباط موجب معنوى بين التخصص الصناعى لمراقب الحسابات وحجم منشأته.

- أظهرت نتائج تحليل الانحدار وجود تأثير سالب معنوى للتخصص الصناعى على فترة إصدار تقرير المراجعة، فالشركات التى تم مراجعتها بواسطة مراجع متخصص اصدرت تقرير المراجعة فى فترة أقصر من الشركات التى تم مراجعتها من قبل مراقب حسابات غير متخصص، وبالتالي تم قبول الفرض الأول للبحث. وهذه النتيجة تدعم الفرض القائل بأن مراقب الحسابات المتخصص فى صناعة معينة تتوافر لديه المعرفة والخبرة بمجال الصناعة التى تعمل فيها الشركة التى يقوم بمراجعتها، وبالتالي يستغرق وقت أقل فى التأقلم مع نظام التقرير المالى للشركة التى يقوم بمراجعتها و يحتاج إلى وقت أقل فى التعامل مع المشاكل المحاسبية المعقدة مقارنة بغير المتخصص، وبالتالي يستطيع مراجعة القوائم المالية للشركات المصرية بصورة أسرع من غير المتخصص، مما ينعكس بصورة ايجابية على منفعة معلومات القوائم المالية - أظهرت نتائج تحليل الانحدار عدم وجود تأثير معنوى لحجم منشأة مراقب الحسابات على فترة إصدار تقرير المراجعة، وفى ضوء هذه النتيجة تم رفض الفرض الثانى. هذه النتيجة لا تدعم الفرض القائل بأن منشأة مراقب الحسابات كبيرة الحجم تقوم بانهاء عملية المراجعة بصورة أسرع مقارنة بالمنشآت الصغيرة، حيث لاحظ الباحث أن منشآت مراقب الحسابات كبيرة الحجم فى مصر تستغرق فترة طويلة فى عملية المراجعة وقد يرجع ذلك إلى قيامها بالمزيد من العناية الواجبة فى عملية المراجعة لضمان عدم وجود اخطاء فى عملية المراجعة مما قد يؤثر على سمعتها. وبالتالي

فإن اختبار منشأة مراقب الحسابات كبيرة الحجم للقيام بعملية المراجعة لن يؤدي إلى تقليل فترة إصدار تقرير المراجعة.

- أظهرت نتائج تحليل الحساسية المرتبطة بمقاييس فترة إصدار تقرير المراجعة، أنه لا يوجد اختلاف في تأثير كل من التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وحجم منشأته على فترة إصدار تقرير المراجعة في حالة استخدام فترة إصدار تقرير المراجعة غير العادية كمتغير تابع بدلاً من فترة إصدار تقرير المراجعة، مما يدعم النتائج الرئيسية للدراسة.

- أظهرت نتائج تحليل الحساسية الخاصة بمقاييس التخصص الصناعي لمراقب الحسابات، عدم وجود اختلاف في النتائج في حالة إذا كان المعيار المستخدم لتحديد التخصص الصناعي لمراقب الحسابات هو 10% من إجمالي عدد العملاء، حيث توجد علاقة سالبة معنوية بين التخصص الصناعي لمراقب الحسابات وفترة إصدار تقرير المراجعة، وتوجد علاقة موجبة غير معنوية بين حجم منشأة مراقب الحسابات وفترة الإصدار، وبالتالي لم تختلف نتائج هذا التحليل مع نتائج نموذج الانحدار الرئيسي.

- أظهرت نتائج تحليل الحساسية أن تأثير التخصص الصناعي على فترة الإصدار اختلف باختلاف المقياس المستخدم في تحديد الحصة السوقية (عدد العملاء، إجمالي المبيعات، إجمالي الأصول) حيث اختلفت النتائج المتعلقة بتأثير التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على فترة إصدار تقرير المراجعة عن النتائج الرئيسية في حالة استخدام مقياس الحصة السوقية على أساس إجمالي المبيعات أو إجمالي الأصول، حيث تظهر نتائج هذا التحليل عدم وجود تأثير معنوي للتخصص الصناعي على فترة إصدار تقرير المراجعة.

8-5-2: التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها ، يوصى الباحث بما يلي:
- ضرورة اتخاذ هيئة الرقابة المالية وإدارة البورصة المصرية التدابير اللازمة تجاه الشركات التي لم تلتزم بالمدة المحددة لنشر القوائم المالية المنصوص عليها في اللوائح والقوانين المصرية، وذلك لضمان توفير المعلومات للمستخدمين في الوقت المناسب.

- ضرورة تبنى مكاتب المحاسبة والمراجعة فى مصر لاستراتيجية التخصص الصناعى من خلال رصد الامكانيات المادية والبشرية للتخصص فى صناعات معينة، لما له من تأثير ايجابى على كل من منشأة مراقب الحسابات وأصحاب المصالح فى منشأة عميل المراجعة.
- ضرورة قيام المهتمين بمهنة المراجعة فى مصر بتدعيم التخصص الصناعى، وذلك من خلال إعادة النظر فى متطلبات التأهيل العلمى والعملى لمراقبى الحسابات فى ضوء متطلبات التخصص الصناعى، ووضع الاشتراطات التى يجب توافرها فيهم بما يدعم هذه الاتجاه.
- ضرورة توفير برامج التدريب وورش العمل لمراقبى الحسابات والمتخصصين فى مراجعة القطاعات المختلفة، والعمل على إقناع مراقبى الحسابات بضرورة قيامهم بالتخصص فى قطاع صناعى معين فى ظل زيادة حدة المنافسة من ناحية، ونتيجة للمزايا التى تتحقق من التخصص فى قطاع معين من ناحية أخرى.
- من الأفضل للشركات المقيدة بالبورصة المصرية التعاقد مع مراقب حسابات متخصص فى الصناعة لمراجعة قوائمها المالية السنوية، وذلك لتقليل فترة إصدار تقرير المراجعة وزيادة منفعة معلومات القوائم المالية المنشورة لأصحاب المصالح.
- يجب على هيئة الرقابة المالية تدعيم مراجعة القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية بواسطة مراقب حسابات متخصص فى الصناعة من خلال وضع القواعد والإجراءات التى تدعم هذا الاتجاه، وذلك فى ظل ما أظهرته نتائج الدراسة الحالية من تأثيره الإيجابى على منفعة المعلومات المالية المنشورة.

8-5-3: مجالات البحث المقترحة

- بناءً على نتائج البحث، يرى الباحث أن هناك العديد من المجالات التى تحتاج لبحوث مستقبلية وتعتبر امتداداً لهذا البحث، من أهمها:
- أثر حوكمة الشركات على فترة إصدار تقرير المراجعة.
- دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على فترة إصدار تقرير المراجعة.
- العلاقة بين فترة الاحتفاظ بمراقب الحسابات وفترة إصدار تقرير المراجعة.
- خصائص لجنة المراجعة وتأثيرها على فترة إصدار تقرير المراجعة.
- العلاقة بين حوكمة الشركات وفترة تأخير تقرير المراجعة فى ظل مدخل المراجعة المشتركة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- ابراهيم، اشرف محمد. 2007. تقييم التخصص النوعي للمراجع الخارجى من وجهة نظر اطراف عملية المراجعة- دراسة نظرية تطبيقية. *مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة - جامعة بنى سويف*، العدد 22: 229-284.
- البلتاجى، يسرى محمد. 2017. أثر التخصص الصناعى لمراقب الحسابات على جودة التقارير المالية- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة فى بورصة الأوراق المالية السعودية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية*، العدد الثانى، يوليه : 1-33.
- الصغير، محمد السيد. 2008. دور التخصص الصناعى لمراجع الحسابات الخارجى فى تفعيل قواعد حوكمة الشركات. *مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة - جامعة سوهاج*، المجلد 22، العدد الثانى: 191-246.
- الصيرفى، اسماء محمد. 2017. نحو تفسير منطقي لفترة تأخير تقرير مراقبى الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات ومكاتب المراجعة الخاصة- دراسة تطبيقية مقارنة. *مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة بنى سويف*: 101-128.
- عوض، امال محمد. 2006. قياس أثر التخصص الصناعى لمراجع الحسابات على جودة الارباح للشركات المسجلة فى سوق الأوراق المالية المصرى. *المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة- جامعة المنصورة*، المجلد 30، العدد الاول: 171-237.

ثانياً: المراجع الاجنبية

- Abernathy, J., M. Barnes, C. Stefaniak and A. Weisbarth. 2017. An international perspective on audit report lag: A synthesis of the literature and opportunities for future research. *International Journal of Auditing* 21: 100-127.
- Abidin, S., and N. Zaluki. 2012. Auditor industry specialism and reporting timeliness. *Procedia – Social and Behavioral Sciences* 65: 873 – 878.
- Ahmed, R., and K. Kamaruddin. 2014. Audit delay and the timeliness corporate reporting: Malaysian evidence. Working paper available on: <https://www.researchgate.net/publication/242086429>
- Ahmed, M., H. Mohamed, and S. Nelson. 2016. The association between industry specialist auditor and financial reporting timeliness- Post MFRS period. *Procedia – Social and Behavioral Sciences* 219: 55-62.

- Albhoor, A. and B. Khamees. 2016. Audit report lag, audit tenure and auditor industry specialization: Empirical evidence from Jordan. *Jordan Journal of Business Administration* 12 (2): 459-479.
- Aledwan, B., A. Bani Yaseen, and A. Alkubisi. 2015. The role of audit quality on the relationship between auditor's and financial performance quality of selected cement firm in Jordan. *International Journal of Business and Social Science* 6 (12): 138-146.
- Ali, A., M., Sahdan, and M. Rasit. 2008. Audit specialisation in Malaysia. *International Journal of Business and Management* 3 (3): 91-99.
- Aljaaidi, K., and Abidin. 2014. Auditor industry specialization and concentration: Evidence from Kingdom of Saudi Arabia. *JKAU: Economic and Administration* 28 (1): 347-482
- Alkhatib, K., and Q. Marji. 2012. Audit reports timeliness: Empirical evidence from Jordan. *Procedia – Social and Behavioral Sciences* 62: 1342 –1349
- Ayemere, I., and A. Elijah. 2015. Corporate attributes and audit delay in emerging markets: Empirical evidence from Nigeria. *International Journal of Business and Social Research* 5 (3): 1-10.
- Azubike, J., and M. Aggreh. 2014. Corporate governance and audit delay in Nigerian quoted companies. *European Journal of Accounting Auditing and Finance Research* 2 (10): 22-33.
- Baatwah, S., Z. Salleh, and N. Ahmad. 2015. CEO characteristics and audit report timeliness: do CEO tenure and financial expertise matter?. *Managerial Auditing Journal* 30 (8/9): 998-1022.
- Banimahd, B., M. Moradzadehfard, and M. Zeynali. 2012. Audit report lag and auditor change: Evidence from Iran. *Journal of Basic and Applied Scientific Research* 2 (12): 12278- 12282
- Bergen, D. 2013. Auditor industry specialization and audit quality. Working paper, Tilburg university, School of economics and management.
- Bonson-Ponte, E., T. Escobar-Rodríguez, and C. Borrero-Domínguez. 2008. Empirical analysis of delays in the signing of audit reports in Spain. *International Journal of Auditing* 12: 129-140.

- Carslaw, C., and E. Kaplan. 1991. An examination of audit delay: Further evidence from New Zealand. *Accounting and Business Research* 22: 21–32.
- Chi–Ahmed, A., and S. Abidin. 2001. Auditor industry specialization, brand name auditors and financial reporting lag. Working paper available on: <http://iceb.nccu.edu.tw/proceedings/APDSI/2002/papers/paper63.pdf>
- Chi–Ahmed, A., and S. Abidin. 2008. Audit delay of listed companies: A case of Malaysia. *International Business Research* 1 (4): 32–39.
- Chin, C., and H. Chi. 2009. Reducing restatements with increased industry expertise. *Contemporary Accounting Research* 26 (3): 729–765.
- Craswell, A., J. Francis, and S. Taylor. 1995. Audit brand name reputations and industry specializations. *Journal of Accounting and Economics*. 20: 297–322.
- Dao, M., and T. Pham. 2014. Audit tenure, auditor specialization and audit report lag. *Managerial Auditing Journal* 29 (6): 490–512.
- Dibia, N., and J. Onwuchekwa. 2013. An examination of the audit report lag of companies quoted in the Nigeria stock exchange. *International Journal of Business and Social Research* 3 (9): 8–16.
- Enofe, A., C. Mgbame, and S. Abadua. 2013. Audit firm rotation and audit report lag in Nigeria. *IOSR Journal of Business and Management* 12 (4): 13–19.
- Habib, A., and M. Bhuiyan. 2011. Audit firm industry specialization and the audit report lag. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation* 20: 32–44.
- Habib, A. 2015. The new Chinese accounting standards and audit report lag. *International Journal of Auditing* 19: 1–14.
- Hajiha, Z., and A. Rafiee. 2011. The impact of internal audit function quality on audit delays. *Middle–East Journal of Scientific Research* 10 (3): 389–397.
- Hammersley, J. 2006. Pattern identification and industry–specialist auditors. *The Accounting Review* 81(2): 309–336
- Hegazy, M., A. Al Sabagh and R. Hamdy. 2015. The effect of audit firm specialization on earnings management and quality of audit work. Working paper available on: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2723531
- Homayoun, S., and M. Hakimzadeh. 2017. Audit fee and audit quality: An empirical analysis in family firms. *International Journal of Economics and Financial Issues* 7 (2): 469–476

- Hossain, M., and P. Taylor 1998. An examination of audit delay: Evidence from Pakistan Working paper available on:
http://www.academia.edu/9038414/An_Examination_of_Audit_Delay_Evidence_from_Pakistan
- International Accounting Standards Board (IASB). 2010. The conceptual framework for financial reporting.
- Ishak, A., N. Mansor, and E. Maruhun. 2013. Audit market concentration and auditor's industry specialization. *Procedia – Social and Behavioral Sciences* 91: 48–56
- Karami, J., T.Karimiyan¹, and S. Salati. 2017. Auditor tenure, auditor industry expertise, and audit report lag: Evidences of Iran. *Iranian Journal of Management Studies* 10 (3): 641–666
- Kato, R., H. Semba, and Frendy. 2016. Influence of the audit market shift from big 4 to big 3 on audit firms' industry specialization and audit quality: Evidence from Japan. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal* 20 (3): 62–83.
- Khlif, H., and K. Samaha. 2014. Internal control quality, Egyptian standards on auditing and external audit delays: Evidence from the Egyptian stock exchange. *International Journal of Auditing* 18: 139–154.
- Leventis, S., P. Weetman, and C. Caramanis. 2005. Determinants of audit report lag: Some evidence from the Athens stock exchange. *International Journal of Auditing* 9: 45–58.
- Mayhew, B., and M. Wilkins. 2003. Audit firm industry specialization as a differentiation strategy: Evidence from fees charged to firms going public. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 22 (2): 33–52
- Mukhtaruddin, R. Oktarina, and Abukosim. 2015. Firm and auditor characteristics, and audit report lag in manufacturing companies listed on Indonesia stock exchange during 2008–2012. *Expert Journal of Business and Management* 3 (1): 13–26
- Nelson, S., and S. Shukeri. 2011. Corporate governance and audit report timeliness: Evidence from Malaysia. *Accounting in Asia* 11: 109–127.
- Ng, P., and Tai, P. 1994. An empirical examination of the determinants of audit delay in Hong Kong. *British Accounting Review* 26: 43–56.

- Pham, T., M. Dao, and V. Brown. 2014. Investment opportunities and audit report lags: Initial evidence. *Accounting and Finance Research* 3 (4): 45–57.
- Pham, N., H. Duong, and T. Quang. 2017. Audit firm size, audit fee, audit reputation and audit quality: The case of listed companies in Vietnam. *Asian Journal of Finance & Accounting* 9 (1): 429–447.
- Rahmat, M., and T. Iskandar. 2004. Audit fee premiums from brand name, industry specialization and industry leadership: A study of the post Big 6 merger in Malaysia. *Asian Review of Accounting* 12 (2): 1–24.
- Ram, B., and A. Hassan. 2017. Audit quality and audit report lag in Malaysia. *Imperial Journal of Interdisciplinary Research* 3 (10): 624–630.
- Robkob, P., S.Krittaya, and L. Teerapron. 2011. The effect of audit specialization on audit quality: an empirical study of tax auditors in Thailand. *Review of Business Research* 11 (4).
- Rusmin, R., and J. Evans. 2017. Audit quality and audit report lag: case of Indonesian listed companies. *Asian Review of Accounting* 25 (2): 191–210
- Securities and Exchange Commission. 2002. Acceleration of periodic report filing dates and disclosure concerning website access to reports. Available on: <https://www.sec.gov/rules/final/33-8128.htm>
- Shukeri, S., and M. Islam. 2012. The determinants of audit timeliness: Evidence from Malaysia. *Journal of Applied Sciences Research* 8(7): 3314–3322.
- Singh, H., and N. Sultana. 2011. Board of directors characteristics and audit report lag: Australian evidence. *Corporate Board: Role, Duties & Composition* 7 (3): 38–51.
- Solomon, I., M. Shields and O. Whittington. 1999. What do industry–specialist auditors know?. *Journal of Accounting Research* 37 (1):191–208.
- Whitworth, J., and TLambert. 2014. Office–level characteristics of the Big 4 and audit report timeliness. *Auditing: A Journal of Practice & Theory* 33 (3): 129–152.
- Yasmine, S., and M. Rahman. 2013. Determinants of reporting delay–its analysis and impact on efficiency in financial reporting: Evidences from Bangladesh. *Journal of Business Studies* XXXIV (2): 157–169

ملحق

مخرجات الحاسب الآلي الخاصة بتحليل الإحصائي لبيانات الدراسة التطبيقية

الإحصاءات الوصفية

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
ARL	176	14.00	145.00	67.0057	17.66724
SPEC	176	.00	1.00	.4830	.50114
SIZE	176	7.49	9.95	8.9787	.63923
LEV	176	.02	.90	.3751	.22681
LOSS	176	.00	1.00	.4659	.50026
AUDCH	176	.00	1.00	.4375	.49749
YEAR	176	.00	1.00	.5795	.49504
BIG4	176	.00	1.00	.5057	.50139
Valid N (listwise)	176				

Statistics

	ARL	SPEC	SIZE	LEV	LOSS	AUDCH	YEAR	BIG4
N Valid	176	176	176	176	176	176	176	176
Missing	16	16	16	16	16	16	16	16
Median	65.000	.000	8.9767	.3546	.000	.000	1.000	1.000

نتائج تحليل الارتباط

Correlations

		ARL	SPEC	BIG4	SIZE	LEV	LOSS	YEAR	AUDCH
ARL	Pearson Correlation	1	-.346**	-.418**	.104	.650**	.446**	.367**	.452**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.168	.000	.000	.000	.000
SPEC	Pearson Correlation	-.346**	1	.592**	.163*	-.148-	-.424**	-.467**	-.440**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.031	.051	.000	.000	.000
BIG4	Pearson Correlation	-.418**	.592**	1	.035	-.368**	-.694**	-.543**	-.732**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.646	.000	.000	.000	.000
SIZE	Pearson Correlation	.104	.163*	.035	1	.241**	.009	.029	.222**
	Sig. (2-tailed)	.168	.031	.646		.001	.906	.704	.003
LEV	Pearson Correlation	.650**	-.148-	-.368**	.241**	1	.282**	.253**	.442**
	Sig. (2-tailed)	.000	.051	.000	.001		.000	.001	.000
LOSS	Pearson Correlation	.446**	-.424**	-.694**	.009	.282**	1	.449**	.600**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.906	.000		.000	.000
YEAR	Pearson Correlation	.367**	-.467**	-.543**	.029	.253**	.449**	1	.519**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.704	.001	.000		.000
	N	176	176	176	176	176	176	176	176
AUDCH	Pearson Correlation	.452**	-.440**	-.732**	.222**	.442**	.600**	.519**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.003	.000	.000	.000	

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

نتائج اختبار فرضى البحث

جدول (ج)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.729 ^a	.531	.512	12.34317

a. Predictors: (Constant), AUDCH, SIZE, LEV, SPEC, YEAR, LOSS, BIG4

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	29027.569	7	4146.796	27.218	.000 ^a
Residual	25595.426	168	152.354		
Total	54622.994	175			

a. Predictors: (Constant), AUDCH, SIZE, LEV, SPEC, YEAR, LOSS, BIG4

b. Dependent Variable: ARL

Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1 (Constant)	49.828	13.831		3.603	.000		
SPEC	-6.459	2.418	-.183	-2.671	.008	.593	1.687
BIG4	5.240	3.458	.149	1.515	.132	.290	3.453
SIZE	-.623	1.625	-.023	-.383	.702	.807	1.239
LEV	44.769	4.700	.575	9.525	.000	.766	1.305
LOSS	8.758	2.648	.248	3.308	.001	.496	2.015
YEAR	3.087	2.363	.087	1.307	.193	.636	1.571
AUDCH	1.321	3.117	.037	.424	.672	.362	2.762

a. Dependent Variable: ARL

جدول (ب)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.715 ^a	.512	.494	12.56513

a. Predictors: (Constant), AUDCH, SIZE, LEV, YEAR, LOSS, BIG4

ANOVA^b

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	27940.863	6	4656.811	29.495	.000 ^a
Residual	26682.131	169	157.882		
Total	54622.994	175			

a. Predictors: (Constant), AUDCH, SIZE, LEV, YEAR, LOSS, BIG4

b. Dependent Variable: ARL

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	54.479	13.968		3.900	.000
	BIG4	2.339	3.342	.066	.700	.485
	SIZE	-1.396-	1.628	-.051-	-.858-	.392
	LEV	43.884	4.773	.563	9.195	.000
	LOSS	8.744	2.695	.248	3.244	.001
	YEAR	4.463	2.347	.125	1.901	.059
	AUDCH	1.740	3.169	.049	.549	.584

a. Dependent Variable: ARL

جدول (أ)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.725 ^a	.525	.508	12.39042

a. Predictors: (Constant), AUDCH, SIZE, LEV, SPEC, YEAR, LOSS

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	28677.690	6	4779.615	31.133	.000 ^a
	Residual	25945.304	169	153.523		
	Total	54622.994	175			

a. Predictors: (Constant), AUDCH, SIZE, LEV, SPEC, YEAR, LOSS

b. Dependent Variable: ARL

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	50.026	13.883		3.603	.000
	SPEC	-5.308-	2.305	-.151-	-2.303-	.023
	SIZE	-.160-	1.602	-.006-	-.100-	.920
	LEV	43.847	4.678	.563	9.372	.000
	LOSS	7.168	2.440	.203	2.938	.004
	YEAR	2.671	2.356	.075	1.134	.258
	AUDCH	.805	2.794	.023	.288	.774

a. Dependent Variable: ARL

• نتائج تحليل مشكلة الاختيار الذاتي

(أ) عينة مراقب الحسابات المتخصص في الصناعة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.729 ^a	.532	.496	9.81855

a. Predictors: (Constant), AUDCH, Size, Year, Big4, LEV, LOSS

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	8541.271	6	1423.545	14.766	.000 ^a
	Residual	7519.506	78	96.404		
	Total	16060.776	84			

a. Predictors: (Constant), AUDCH, Size, Year, Big4, LEV, LOSS

b. Dependent Variable: ARI

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	82.502	20.608		4.003	.000
	Big4	4.418	2.627	.141	1.682	.097
	Size	-4.409-	2.255	-.155-	-1.955-	.054
	LEV	35.798	6.579	.548	5.441	.000
	LOSS	2.240	3.292	.070	.681	.498
	Year	1.072	2.291	.038	.468	.641
	AUDCH	8.519	3.289	.253	2.590	.011

a. Dependent Variable: ARI

(ب) عينة مراقب الحسابات غير المتخصص في الصناعة

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.716 ^a	.513	.478	12.92599

a. Predictors: (Constant), AUDCH, LEV, Size, YEAR, LOSS, BIG4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	14785.311	6	2464.219	14.749	.000 ^a
	Residual	14034.821	84	167.081		
	Total	28820.132	90			

a. Predictors: (Constant), AUDCH, LEV, Size, YEAR, LOSS, BIG4

b. Dependent Variable: ARL

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	50.649	19.178		2.641	.010
	BIG4	-3.064-	3.944	-.078-	-.777-	.440
	Size	-.743-	2.156	-.027-	-.345-	.731
	LEV	40.667	6.383	.525	6.371	.000
	LOSS	7.477	3.127	.209	2.391	.019
	YEAR	6.856	3.313	.180	2.069	.042
	AUDCH	1.773	4.283	.040	.414	.680

a. Dependent Variable: ARL

نتائج تحليل الحساسية الخاص بمقاييس التخصص الصناعي لمراقب الحسابات
تحليل حساسية (أ)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.726 ^a	.527	.507	12.40020

a. Predictors: (Constant), AUDCH, SIZE, LEV, SPEC1, YEAR, LOSS, BIG4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	28790.495	7	4112.928	26.748	.000 ^a
	Residual	25832.499	168	153.765		
	Total	54622.994	175			

a. Predictors: (Constant), AUDCH, SIZE, LEV, SPEC1, YEAR, LOSS, BIG4

b. Dependent Variable: ARL

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	49.507	13.946		3.550	.000
	SPEC1	-5.867-	2.496	-.166-	-2.351-	.020
	BIG4	5.658	3.587	.161	1.577	.117
	SIZE	-.698-	1.633	-.025-	-.428-	.669
	LEV	44.767	4.725	.575	9.475	.000
	LOSS	9.106	2.664	.258	3.418	.001
	YEAR	3.244	2.374	.091	1.367	.174
	AUDCH	1.741	3.127	.049	.557	.578

a. Dependent Variable: ARL

تحليل حساسية (ب)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.719 ^a	.517	.497	12.52663

a. Predictors: (Constant), AUDCH, SIZE, SPEC_S, LEV, YEAR, LOSS, BIG4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	28261.024	7	4037.289	25.729	.000 ^a
	Residual	26361.971	168	156.916		
	Total	54622.994	175			

a. Predictors: (Constant), AUDCH, SIZE, SPEC_S, LEV, YEAR, LOSS, BIG4

b. Dependent Variable: ARL

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	51.913	14.040		3.697	.000
	SPEC_S	-3.028	2.120	-.086	-1.428	.155
	BIG4	3.009	3.365	.085	.894	.372
	SIZE	-.907	1.658	-.033	-.547	.585
	LEV	43.308	4.775	.556	9.069	.000
	LOSS	8.736	2.687	.247	3.251	.001
	YEAR	3.989	2.364	.112	1.688	.093
	AUDCH	1.573	3.161	.044	.498	.619

a. Dependent Variable: ARL

تحليل حساسية (ج)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.717 ^a	.514	.493	12.57590

a. Predictors: (Constant), AUDCH, SIZE, SPEC_A, LEV, YEAR, LOSS, BIG4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	28053.255	7	4007.608	25.340	.000 ^a
	Residual	26569.739	168	158.153		
	Total	54622.994	175			

a. Predictors: (Constant), AUDCH, SIZE, SPEC_A, LEV, YEAR, LOSS, BIG4

b. Dependent Variable: ARL

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	52.743	14.130		3.733	.000
	SPEC_A	-1.746	2.071	-.049	-.843	.400
	BIG4	2.760	3.382	.078	.816	.416
	SIZE	-1.121	1.662	-.041	-.674	.501
	LEV	43.824	4.777	.563	9.173	.000
	LOSS	9.036	2.720	.256	3.323	.001
	YEAR	4.252	2.363	.119	1.800	.074
	AUDCH	1.460	3.189	.041	.458	.648

a. Dependent Variable: ARL